



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

تشرين ثاني 2024

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (962 6)
فاكس: 4638889 / 4639730 (962 6)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الإلكتروني: <http://www.cbj.gov.jo>
البريد الإلكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public



□ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

□ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

□ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويات

1	الخلاصة التنفيذية	
3	القطاع النقدي والمصرفي	أولاً
13	الانتاج والأسعار والتشغيل	ثانياً
21	المالية العامة	ثالثاً
35	القطاع الخارجي	رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.2% خلال النصف الأول من عام 2024، وذلك مقابل نمو نسبته 2.9% خلال ذات الفترة من عام 2023. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 1.56%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.21% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2024 ما نسبته 21.4%، مقابل 22.3% خلال ذات الربع من عام 2023.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 20,361.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.1 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 44,618.6 مليون دينار، مقابل 42,663.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 34,769.6 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 45,992.2 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 2,406.0 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,419.1 مليون دينار (5.2% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,390.2 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر أيلول 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,583.1 مليون دينار ليبلغ 24,073.0 مليون دينار (64.3% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 987.3 مليون دينار، ليصل إلى 19,679.1 مليون دينار (52.4% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر أيلول 2024 ليصل إلى 43,752.1 مليون دينار (116.7% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 14,824.3 مليون دينار (39.6% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) فيبلغ 19,191.7 مليون دينار (51.2% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 34,016.0 مليون دينار (90.8% من GDP مقابل 89.2% من GDP في نهاية عام 2023).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 2.8% لتبلغ 6,227.9 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 0.8% لتبلغ 12,457.3 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 1.0% ليصل إلى 6,229.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023. وتشير البيانات الأولية إلى انخفاض مقبوضات السفر خلال التسعة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 4.3% لتصل إلى 3,950.4 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 2.2% لتصل إلى 1,079.2 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال التسعة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 3.2% لتصل إلى 1,875.3 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2024 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,198.0 مليون دينار (6.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,160.0 مليون دينار (6.9% من GDP) خلال ذات الفترة من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 8.4% من GDP خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع 8.2% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2023. فيما سجل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 412.8 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع 396.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2023. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2024 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 38,107.9 مليون دينار وذلك مقارنة مع 38,077.6 مليون دينار في نهاية عام 2023.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 20,361.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.1 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 44,618.6 مليون دينار، مقابل 42,663.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 34,769.6 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 45,992.2 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023. في المقابل، انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023، باستثناء سعر الفائدة على "الكمبيالات والأسناد المخصومة"، والذي شهد ارتفاعاً.

القطاع النقدي والمصرفي

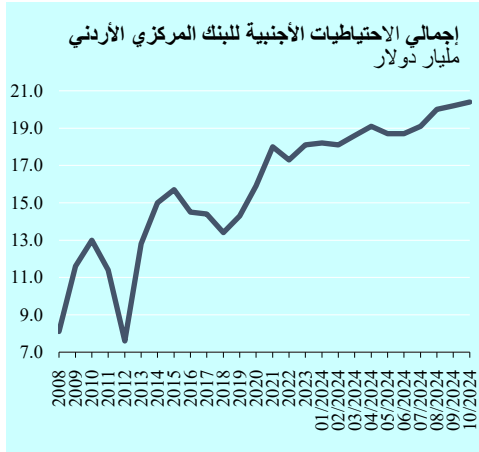
تشرين ثاني 2024

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 2,406.0 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 16,799.7 مليون دينار، مقابل 16,939.2 مليون دينار في نهاية عام 2023.

أهم المؤشرات النقدية			
مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق			
نهاية تشرين أول			
2024	2023	2023	
US\$ 20,361.4	US\$ 17,523.1	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US\$ 18,122.9
12.4%	1.5%		5.0%
8.1	7.2	التغطية بالأشهر	7.4
44,618.6	42,354.7	السيولة المحلية	42,663.1
4.6%	1.6%		2.4%
34,769.6	33,319.9	التسهيلات الائتمانية	33,387.1
4.1%	2.2%		2.4%
30,141.9	29,332.4	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	29,324.0
2.8%	1.6%		1.6%
45,992.2	43,329.2	إجمالي ودائع العملاء	43,744.3
5.1%	2.9%		3.9%
36,225.8	34,096.8	ودائع بالدينار	34,468.9
5.1%	3.8%		5.0%
9,766.4	9,232.4	ودائع بالعملات الأجنبية	9,275.4
5.3%	-0.4%		0.1%
36,015.3	33,959.6	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	34,163.0
5.4%	2.3%		2.9%
29,017.3	27,426.4	ودائع بالدينار	27,615.8
5.1%	3.1%		3.8%
6,998.0	6,533.2	ودائع بالعملات الأجنبية	6,547.1
6.9%	-1.1%		-0.8%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية

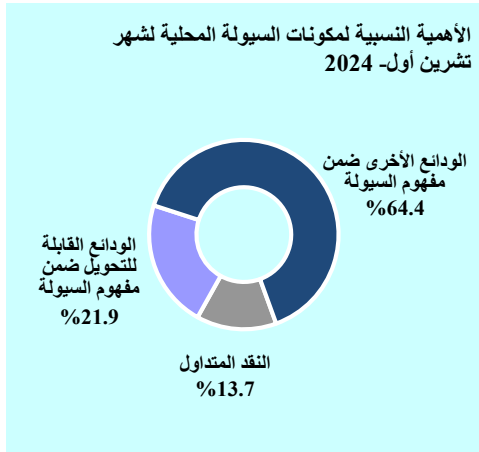


■ بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 20,361.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.1 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

■ بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 44.6 مليار دينار، مقارنة مع 42.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

◆ تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024:



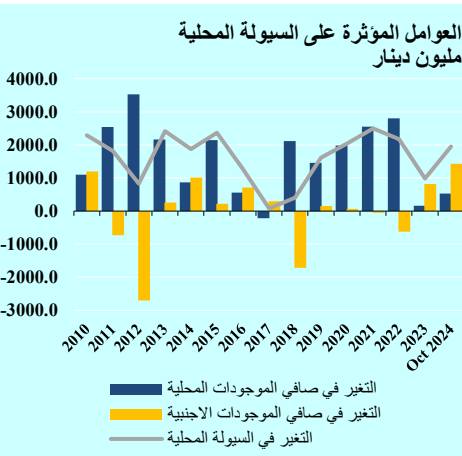
مكونات السيولة

- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 38.5 مليار دينار، بالمقارنة مع 36.6 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، ومقابل 36.9 مليار دينار في نهاية عام 2023.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 6.1 مليار دينار مقابل 5.8 مليار دينار في نهاية عام 2023.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 35.2 مليار دينار، مقارنة مع 35.0 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، ومقابل 34.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 9.4 مليار دينار، مقارنة مع



7.3 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، و 7.9 مليار دينار في نهاية عام 2023. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 14.1 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية مليون دينار

نهاية تشرين أول	2023	2024	2023
الموجودات الأجنبية (صافي)	7,946.9	9,378.4	7,347.6
البنك المركزي	12,387.6	14,105.5	11,848.4
شركات الإيداع الأخرى	-4,440.6	-4,727.1	-4,500.8
الموجودات المحلية (صافي)	34,716.1	35,240.2	35,007.1
الديون على القطاع العام (صافي)	16,103.5	17,124.0	16,234.3
الديون على الشركات المالية الأخرى	1,613.8	1,634.8	1,640.7
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	29,676.7	30,574.4	29,659.3
صافي العوامل الأخرى	-12,677.8	-14,093.0	-12,527.2
السيولة المحلية (M2)	42,663.1	44,618.6	42,354.7
النقد المتداول	5,807.6	6,104.4	5,800.6
الودائع ضمن مفهوم السيولة	36,855.5	38,514.2	36,554.1

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

□ هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2024/11/10 بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، ليصبح إجمالي التخفيض على أسعار الفائدة خلال هذا العام ما مقداره 75 نقطة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية			
تشرين أول		2023	
2024	2023		
7.00	7.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	7.50
8.00	8.50	إعادة الخصم	8.50
7.75	8.25	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	8.25
6.75	7.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	7.25
7.00	7.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	7.50
7.00	7.50	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع	7.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

أساس وذلك بعد انتهاء دورة التشدد النقدي التي طبقها البنك المركزي منذ نهاية شهر آذار 2022، حيث قام البنك المركزي خلال عامي 2022 و2023 برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية 11 مرة، وبواقع 500 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية، و525 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة، لتصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 6.75%.
- سعر إعادة الخصم: 7.75%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 7.50%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 6.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 6.75%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 6.75%.

كما واصل البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامج إعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

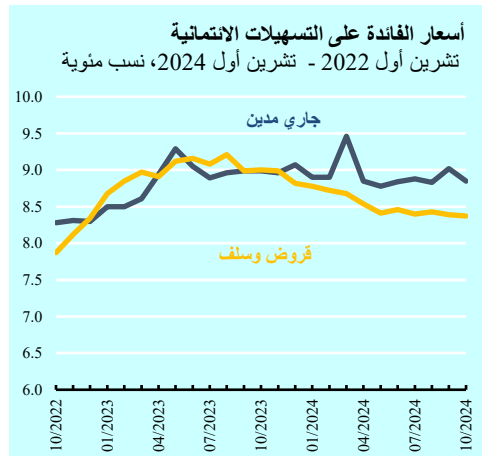
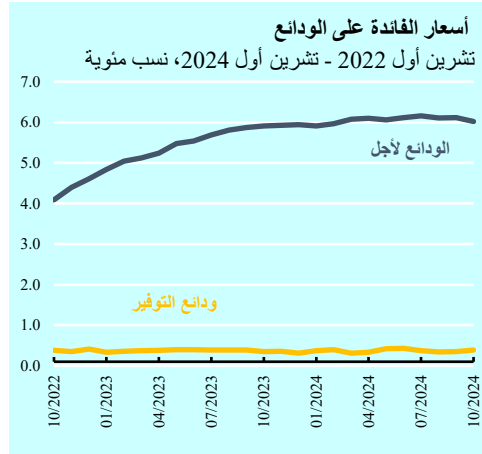
- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 6.02%، ليرتفع بذلك بمقدار 8 نقاط أساس عن

مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ليبلغ 0.39%، ليرتفع بذلك بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.69%، ليرتفع بذلك بمقدار 16 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق لينخفض 8.85%، ليبلغ بذلك بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.



أسعار الفائدة في السوق المصرفي (%)				
2023	2024	تشرين أول	التغير/ نقطة	أساس
الودائع				
0.53	0.83	0.69	16	تحت الطلب
0.31	0.35	0.39	8	توفير
5.94	5.91	6.02	8	لأجل
التسهيلات الائتمانية				
8.69	8.41	9.02	33	كمبيالات وأسناد مخصومة
8.82	9.00	8.37	-45	قروض وسلف
9.07	8.99	8.85	-22	جاري مدين
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.				

• الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 بمقدار 13 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.02%، ليرتفع بذلك بمقدار 33 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

• القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.37%، لينخفض بذلك بمقدار 45 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الأخرى

■ ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 بما مقداره 1,382.5 مليون دينار أو ما نسبته (4.1%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023، مقارنة مع ارتفاع بلغ 728.4 مليون دينار أو ما نسبته (2.2%)، خلال الفترة المماثلة من عام 2023.

■ وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 817.9 مليون دينار (2.8%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 497.7 مليون دينار (58.9%)، والشركات العامة غير المالية بمقدار 73.1 مليون دينار (6.9%)، والحكومة

القطاع النقدي والمصرفي

تشرين ثاني 2024

المركزية بمقدار 21.4 مليون دينار (1.0%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للشركات المالية الأخرى بمقدار 27.7 مليون دينار (45.6%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023.

الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى

■ بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 46.0 مليار دينار، ومقابل 43.3 مليار دينار في نهاية شهر تشرين أول من عام 2023، و 43.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

■ وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 36.2 مليار دينار، و 9.8 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية، بالمقارنة مع 34.1 مليار دينار للودائع بالدينار و 9.2 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية في نهاية شهر تشرين أول من عام 2023. أما في نهاية عام 2023، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 34.5 مليار دينار، و 9.3 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر تشرين أول من عام 2024 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2023. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر تشرين أول من عام 2024 حوالي 92.6 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 14.4 مليون دينار (18.5%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 20.5 مليون دينار (24.7%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 970.3 مليون دينار.

■ عدد الأسهم:

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 70.4 مليون سهم، مرتفعاً بمقدار 1.3 مليون سهم (1.9%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 11.1 مليون سهم (11.9%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024 فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 718.2 مليون سهم.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة			شاهد الرقم القياسي العام	
تشرين أول			لأسعار الأسهم مرجحاً	
2024	2023	2023	الرقم القياسي العام	بالأسهم الحرة في نهاية شهر
2,406.0	2,414.8	2,431.2	الرقم القياسي العام	تشرين أول من عام 2024
2,601.9	2,678.6	2,729.0	القطاع المالي	ارتفاعاً قدره 32.0 نقطة
5,006.4	4,737.7	4,718.7	قطاع الصناعة	(1.3%) عن مستواه المسجل
1,668.7	1,661.8	1,644.0	قطاع الخدمات	في نهاية الشهر السابق ليصل

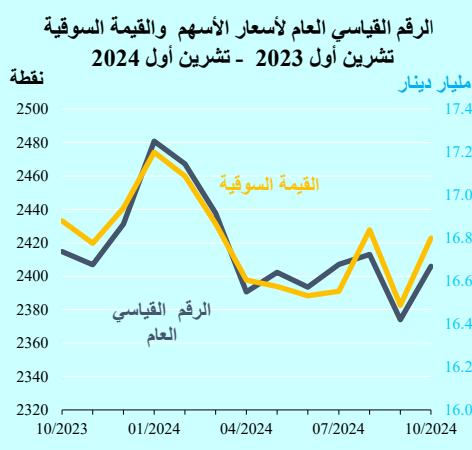
المصدر: بورصة عمان.

إلى 2,406.0 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 0.7 نقطة (0.03%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما بالمقارنة مع نهاية عام 2023، فقد انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم بمقدار 25.2 نقطة (1.0%)، وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 127.1 نقطة (4.7%)، وارتفاع كل من الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 287.7 نقطة (6.1%)، وقطاع الخدمات بمقدار 24.7 نقطة (1.5%).

القطاع النقدي والمصرفي

تشرين ثاني 2024

القيمة السوقية للأسهم:



بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين أول من عام 2024 ما مقداره 16.8 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 312.5 مليون دينار (1.9%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 4.0 مليون دينار (0.02%) خلال الشهر المماثل

من العام السابق، أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2023، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 139.5 مليون دينار (0.8%).

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر تشرين أول من عام 2024 تدفقاً موجباً بلغ 2.8 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 0.09 مليون دينار خلال الشهر المماثل من عام 2023، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تشرين أول من عام 2024 ما قيمته

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار			
تشرين أول		2023	
2024	2023		
92.6	103.2	حجم التداول	1,457.0
4.0	4.5	معدل التداول اليومي	5.9
16,799.7	16,880.7	القيمة السوقية	16,939.2
70.4	104.5	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,120.2
2.8	0.09	صافي استثمار غير الأردنيين	-30.1
18.3	6.15	شراء	151.1
15.5	6.06	بيع	181.2
المصدر: بورصة عمان.			

18.3 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 15.5 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 24.9 مليون دينار.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

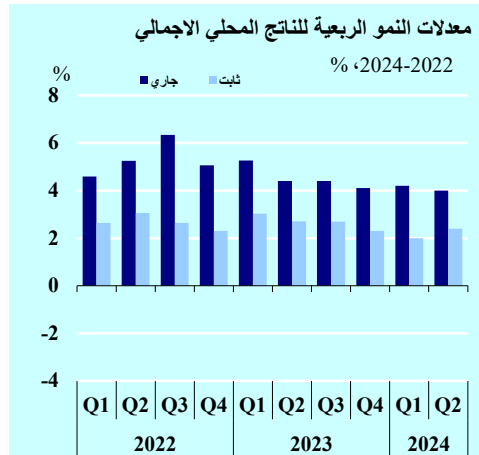
الخلاصة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثاني من عام 2024 نمواً بنسبة 2.4%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.7% خلال ذات الربع من عام 2023. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.0% خلال الربع الثاني من عام 2024، مقابل نمو نسبته 4.4% خلال ذات الربع من عام 2023.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام 2024 نمواً نسبته 2.2%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.9% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.1% خلال النصف الأول من عام 2024، وذلك مقابل نمو نسبته 4.8% خلال ذات الفترة من عام 2023.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 1.56%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.21% خلال ذات الفترة من عام 2023.
- بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2024 ما نسبته 21.4% (18.9% للذكور و31.0% للإناث)، وذلك مقابل 22.3% (20.0% للذكور و30.9% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2023. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 55.4%) و20-24 سنة (بواقع 46.4%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2024-2022، %					
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً	
2022					
2.6	3.1	2.6	2.3	2.6	GDP بالأسعار الثابتة
4.6	5.2	6.3	5.1	5.3	GDP بالأسعار الجارية
2023					
3.0	2.7	2.7	2.3	2.7	GDP بالأسعار الثابتة
5.3	4.4	4.4	4.1	4.5	GDP بالأسعار الجارية
2024					
2.0	2.4	-	-	-	GDP بالأسعار الثابتة
4.2	4.0	-	-	-	GDP بالأسعار الجارية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



واصل الاقتصاد الوطني إظهار مرونة عالية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك على الرغم من استمرار تداعيات الأوضاع الجيو سياسية في المنطقة، مسجلاً نمواً حقيقياً بنسبة 2.4% خلال الربع الثاني من عام 2024، بعد أن سجل نمواً بنسبة 2.0% خلال الربع الأول من ذات العام. وبذلك يبلغ معدل النمو ما نسبته 2.2% خلال النصف الأول من عام 2024، مقابل نمو نسبته 2.9% خلال الفترة المقابلة من عام 2023.

ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.1% خلال النصف الأول من عام 2024 مقابل نمو نسبته 1.0% خلال ذات الفترة من عام 2023) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.4%

خلال النصف الأول من عام 2024، مقابل نمو نسبته 3.1% خلال النصف الأول من عام 2023. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.1%، مقابل نمو نسبته 4.8% خلال النصف الأول من عام 2023، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.8% خلال النصف الأول 2024، مقابل نمو نسبته 1.9% خلال ذات الفترة من عام 2023.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو	
	H _I 2024	H _I 2023	H _I 2024	H _I 2023
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.2	2.9	2.2	2.9
الزراعة	0.3	0.4	5.9	8.1
الصناعات الاستخراجية	0.1	0.2	2.5	6.8
الصناعات التحويلية	0.6	0.6	3.5	3.7
الكهرباء والمياه	0.1	0.1	4.6	4.2
الإنشاءات	-0.1	0.0	-2.2	1.7
تجارة الجملة والتجزئة	0.1	0.2	1.7	2.4
المطاعم والفنادق	0.0	0.1	1.6	6.2
النقل والتخزين والاتصالات	0.3	0.4	2.9	5.1
خدمات المال والتأمين	0.2	0.3	2.5	3.6
العقارات	0.1	0.1	0.9	1.1
خدمات اجتماعية وشخصية	0.2	0.2	2.4	2.5
منتجات الخدمات الحكومية	0.2	0.2	1.8	1.6
منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	0.0	0.0	2.3	3.3
الخدمات المنزلية	0.0	0.0	0.1	2.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال النصف الأول من عام 2024، مدفوعاً بالنمو الإيجابي الذي حققته معظم القطاعات، والذي تراوح ما بين 5.9% لقطاع الزراعة و0.1% لقطاع "الخدمات المنزلية". في حين سجل قطاع الإنشاءات تراجعاً بنسبة 2.2% خلال النصف الأول من عام 2024.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال النصف الأول من عام 2024، فقد ساهمت كافة القطاعات بشكل إيجابي في معدل

النمو، باستثناء قطاع الإنشاءات الذي ساهم سلباً بمقدار 0.1 نقطة مئوية، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعات التحويلية" (0.6 نقطة مئوية)، والزراعة (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.2 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجات الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 81.8% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال النصف الأول من عام 2024.

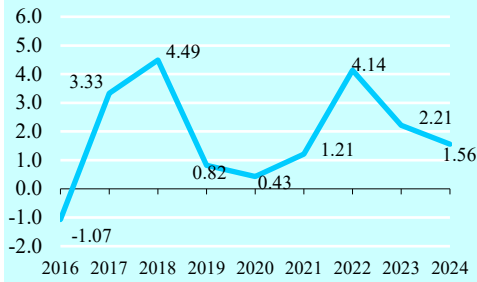
المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2024 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي نمت فيه عدد من المؤشرات، أبرزها؛ "الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" بنسبة 26.8%، و"إنتاج الفوسفات" (19.2%)، أظهرت مؤشرات أخرى تراجعاً في أدائها، أبرزها؛ "المساحات المرخصة للبناء" (9.9%)، و"الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية" (0.3%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية* نسب مئوية				
2024	الفترة المتاحة	2023	المؤشر	2023
-9.9	كانون ثاني - أيلول	7.9	المساحات المرخصة للبناء	3.9
-0.3		0.7	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية	0.03
5.5		5.2	المنتجات الغذائية	7.7
1.7		4.1	منتجات التبغ	3.6
7.9		-15.2	منتجات نفطية مكررة	-16.8
-22.0		-2.8	صنع الملابس	-1.4
4.9		3.6	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	5.1
0.2		1.3	المنتجات الكيماوية	3.5
8.3		1.3	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية	5.2
4.7		-6.8	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	13.9
8.4		1.5	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	3.1
2.6	كانون ثاني - تشرين أول	5.0	انتاج البوتاس	3.6
19.2		-1.6	انتاج الفوسفات	1.5
26.8		-12.9	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-14.3
1.2		22.1	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	18.1
1.2		30.8	عدد المغادرين	24.4

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

معدل التضخم خلال العشرة شهور الأولى للأعوام
(2024-2016)، %

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 1.56%، مقابل ارتفاع نسبته 2.21% خلال ذات الفترة من عام 2023، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها:

- بند "اللحوم والدواجن"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 3.2%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.3%، خلال العشرة شهور الأولى من عام 2023.

- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفع بنسبة 2.6%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 9.2%.

- بند "الحبوب ومنتجاتها" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 2.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.7%، خلال العشرة شهور الأولى من عام 2023.

معدل التضخم خلال العشرة شهور الأولى للعامين 2024 - 2023

المساهمة في التضخم		معدل التضخم		الأهمية النسبية	مجموعات الإنفاق
(نقطة مئوية)	كتون ثاني - تشرين أول	كتون ثاني - تشرين أول	كتون ثاني - تشرين أول		
2024	2023	2024	2023		
1.56	2.21	1.56	2.21	100.0	جميع المواد
0.4	0.1	1.4	0.4	26.5	(1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية
0.4	0.1	1.5	0.5	23.8	الغذاء
0.1	0.2	2.0	3.7	4.2	الحبوب ومنتجاتها
0.2	0.0	3.2	-0.3	4.7	اللحوم والدواجن
0.0	0.0	0.6	0.0	0.4	الأسماك ومنتجات البحر
0.0	0.2	0.0	6.2	3.7	الالبان ومنتجاتها والبيض
0.0	0.0	-1.6	2.2	1.7	الزيوت والدھون
0.0	0.0	-0.2	-0.9	2.6	الفواكه والمكسرات
0.1	-0.2	2.6	-9.2	3.0	الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة
0.2	0.1	3.5	3.1	4.4	(2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المشروبات الكحولية
0.2	0.1	3.5	3.1	4.4	التبغ والسجائر
0.0	0.0	-0.6	-0.6	4.1	(3) الملابس والأحذية
0.0	0.0	-0.7	-1.1	3.4	الملابس
0.0	0.0	-0.1	1.7	0.7	الأحذية
0.7	1.1	2.9	4.8	23.8	(4) المساكن
0.7	0.7	3.9	4.2	17.5	الإيجارات
-0.1	0.4	-1.0	7.8	4.7	الوقود والكأارة
0.0	0.1	0.2	2.1	4.9	(5) التجهيزات والمعدات المنزلية
0.0	0.1	-0.1	3.4	4.0	المصحة
0.2	0.2	1.1	1.2	16.0	المثل
0.0	0.0	0.4	0.5	2.8	(7) الاتصالات
0.1	0.1	2.5	5.5	2.6	(8) الثقافة والترفيه
0.0	0.1	1.2	1.8	4.3	(10) التعليم
0.0	0.1	0.8	2.8	1.8	(11) المطاعم والفنادق
0.1	0.1	1.7	3.0	4.8	(12) السلع والخدمات الأخرى

مصدر: دائرة الإحصاءات العامة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

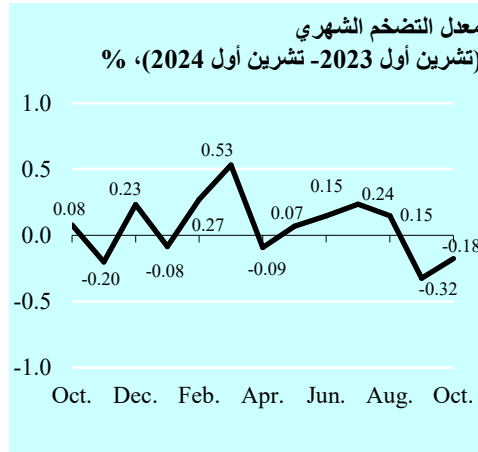
- كما ارتفعت أسعار بند الإيجارات بنسبة 3.9%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.2% خلال العشرة شهور الأولى من عام 2023.

- وشهد بند "التبغ والسجائر" ارتفاعاً بنسبة 3.5%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.1% خلال العشرة شهور الأولى من عام 2023. ويأتي هذا الارتفاع، في جانب منه، في ضوء إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2024، والذي تضمن رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ بكافة أنواعها إعتباراً من (2024/9/12).

وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.1 نقطة مئوية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع مساهمة بلغت 0.8 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2023.

• وفي المقابل، تراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها؛ مجموعة الصحة (0.1%)، وبندي "الزيوت والدهون" (1.6%)، و"الوقود والانارة" (1.0%)، بالمقارنة مع

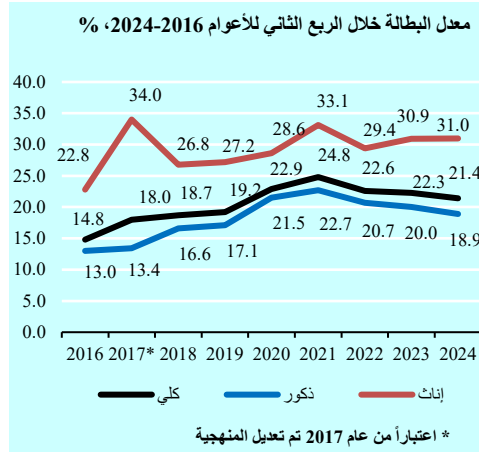
ارتفاع نسبته 3.4%، و2.2%، و7.8%، على التوالي، خلال العشرة شهور الأولى من عام 2023.



أما المستوى العام للأسعار خلال شهر تشرين أول من عام 2024 بالمقارنة مع الشهر السابق (أيلول 2024)، فقد شهد تراجعاً بنسبة 0.18%. ويأتي ذلك محصلة لتراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "اللحوم

والدواجن" (1.8%)، و"الفواكه والمكسرات" (1.2%)، و"الوقود والانارة" (0.7%)، وارتفاع أسعار عدد آخر من البنود أبرزها؛ "الألبان ومنتجاتها والبيض" (0.3%)، و"الحبوب ومنتجاتها" (0.5%)، و"التبغ والسجائر" (0.1%).

سوق العمل



بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.4% (18.9% للذكور و31.0% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2024، وذلك مقابل 22.3% (20.0% للذكور و30.9% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2023.

ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثاني من عام 2024 في الفئتين العمريتين 19-15 سنة (بواقع 55.4%) و20-24 سنة (بواقع 46.4%).

وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 25.0% خلال الربع الثاني من عام 2024، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (دبلوم متوسط) ما نسبته 18.8%.

بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.9% (53.6% للذكور و13.9% للإناث)، بالمقارنة مع 33.0% (53.0% للذكور و13.8% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2023.

بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.7% خلال الربع الثاني من عام 2024، بالمقارنة مع 25.6% خلال ذات الربع من عام 2023.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,419.1 مليون دينار (5.2% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,390.2 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. وفي حال استثناء المنح الخارجية (81.8 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 1,501.0 مليون دينار (5.5% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 1,428.9 مليون دينار (5.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر أيلول 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,583.1 مليون دينار، ليصل إلى 24,073.0 مليون دينار (64.3% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 14,824.3 مليون دينار (39.6% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر أيلول 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 987.3 مليون دينار، ليصل إلى 19,679.1 مليون دينار (52.4% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 19,191.7 مليون دينار (51.2% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر أيلول 2024 بمقدار 2,570.4 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 43,752.1 مليون دينار (116.7% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 34,016.0 مليون دينار (90.8% من GDP)، مقابل 32,289.3 مليون دينار (89.2% من GDP) في نهاية عام 2023.

□ أداء الموازنة العامة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2023:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر أيلول من عام 2024، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، بمقدار 5.5 مليون دينار، أو ما نسبته 0.8%، لتبلغ 719.2 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 149.0 مليون دينار، أو ما نسبته 2.3% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتبلغ 6,770.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 105.9 مليون دينار، والمنح الخارجية بمقدار 43.1 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

معدل النمو	(كاتون ثاني - أيلول)*		معدل النمو	أيلول		
	2024	2023		2024	2023	
%	2024	2023	%	2024	2023	
2.3	6,770.9	6,621.9	0.8	719.2	713.7	الإيرادات العامة
1.6	6,689.1	6,583.2	0.8	716.7	711.2	الإيرادات المحلية، منها:
0.2	4,971.2	4,959.0	-0.4	505.4	507.2	الإيرادات الضريبية، منها:
1.0	3,167.1	3,136.4	-7.8	388.1	421.0	ضريبة المبيعات
5.8	1,714.8	1,620.5	3.6	210.9	203.6	الإيرادات الأخرى
111.4	81.8	38.7	0.0	2.5	2.5	المنح الخارجية
2.6	8,154.1	7,947.1	-6.1	863.1	919.0	إجمالي الإنفاق
4.1	7,432.2	7,140.4	-6.7	780.7	836.8	النفقات الجارية
-10.5	721.9	806.7	0.4	82.4	82.1	النفقات الرأسمالية
-	-1,419.1	-1,390.2	-	-143.9	-205.3	العجز/ الوفر المالي بعد المنح
-	-5.2	-5.1	-	-	-	العجز/ الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج

المصدر : وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

* : تشمل بيانات الرديات والمقاصصة بقيمة (65) مليون دينار للشهور التسعة الأولى من عام 2023، وبقيمة (36) مليون دينار للشهور التسعة الأولى من عام 2024.

Note: deficit on net basis

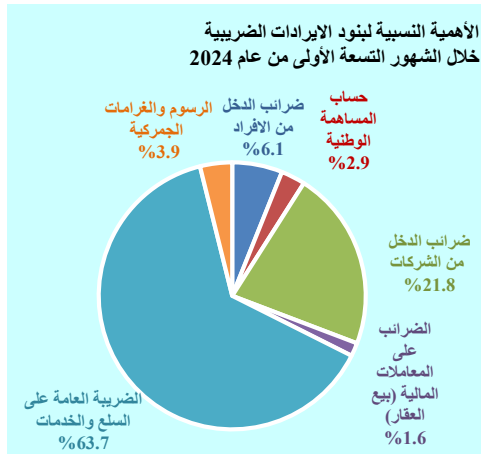
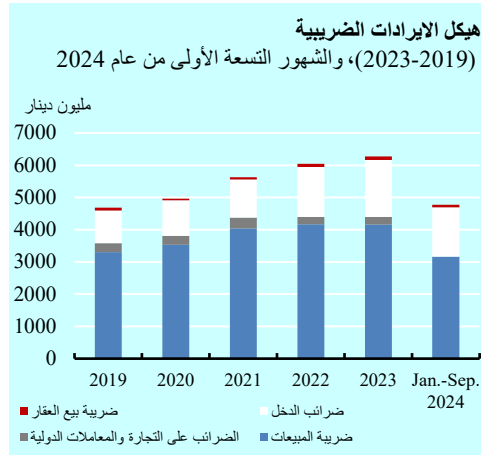
: *

■ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بمقدار 105.9 مليون دينار، أو ما نسبته 1.6%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتصل إلى 6,689.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 94.3 مليون دينار، والإيرادات الضريبية بمقدار 12.2 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.6 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بمقدار 12.2 مليون دينار، أو ما نسبته 0.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتصل إلى 4,971.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 74.3% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:



ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 30.7 مليون دينار، أو ما نسبته 1.0%، لتبلغ 3,167.1 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 63.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 68.9 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 29.9 مليون دينار، وعلى الخدمات

بمقدار 19.2 مليون دينار، مقابل انخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 87.3 مليون دينار.

- ارتفعت حصيللة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 14.1 مليون دينار، أو ما نسبته 7.9%، لتصل إلى 193.1 مليون دينار.
- ارتفعت الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 2.3 مليون دينار، أو ما نسبته 2.9%، لتصل إلى 80.4 مليون دينار.
- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 35.0 مليون دينار، أو ما نسبته 2.2%، لتصل إلى 1,530.5 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 30.8% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض حصيللة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 79.0 مليون دينار، أو ما نسبته 6.8%، لتشكل ما نسبته 70.7% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 1,082.3 مليون دينار، وارتفاع كل من حصيللة حساب المساهمة الوطنية بمقدار 31.0 مليون دينار، أو ما نسبته 27.0%، ليبلغ 146.0 مليون دينار، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 13.0 مليون دينار، أو ما نسبته 4.5%، لتبلغ 302.2 مليون دينار.

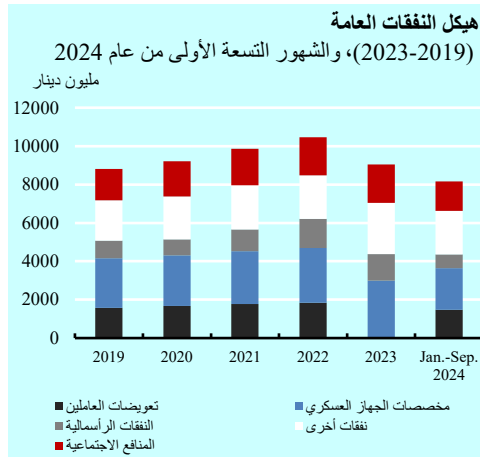
● الإيرادات غير الضريبية

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بمقدار 94.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.8%، لتصل إلى 1,714.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 125.2 مليون دينار لتبلغ 579.3 مليون دينار (منها 520.1 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 415.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023)، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 3.1 مليون دينار لتبلغ 668.5 مليون دينار، وانخفاض الإيرادات المختلفة بمقدار 34.0 مليون دينار لتبلغ 467.0 مليون دينار.
- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 عن مستواها المتحقق خلال نفس الفترة من عام 2023، بمقدار 0.6 مليون دينار، أو ما نسبته 16.2%، لتصل إلى 3.1 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بمقدار 43.1 مليون دينار، لتصل إلى 81.8 مليون دينار، مقابل 38.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023.

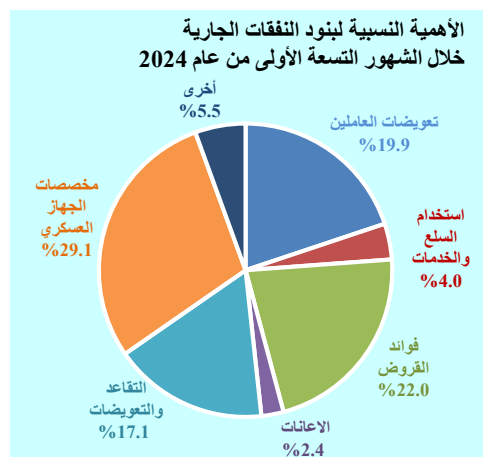
■ النفقات العامة



انخفضت النفقات العامة خلال شهر أيلول من عام 2024، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، بمقدار 55.9 مليون دينار، أو ما نسبته 6.1%، لتبلغ 863.1 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار

207.0 مليون دينار، أو ما نسبته 2.6% عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2023، لتبلغ 8,154.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 4.1%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 10.5%.

◆ النفقات الجارية



ارتفعت النفقات الجارية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بمقدار 291.8 مليون دينار، أو ما نسبته 4.1%، لتصل إلى ما مقداره 7,432.2 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 91.1% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق الارتفاع في

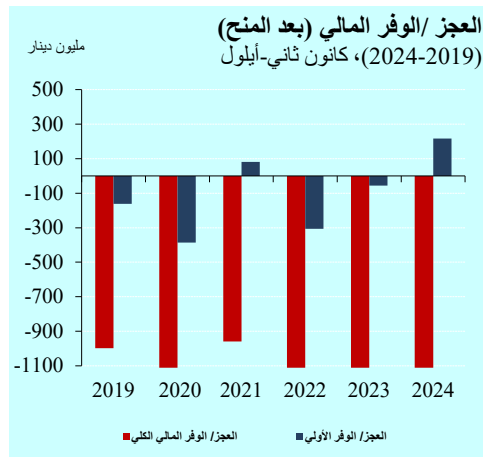
الايردات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 2.2 نقطة مئوية، ليصل إلى 90.0% مقابل 92.2% خلال نفس الفترة من عام 2023. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة ما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 301.9 مليون دينار، ليبلغ 1,635.2 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 41.2 مليون دينار، لتصل إلى 1,476.8 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 18.7 مليون دينار، ليصل إلى 1,269.0 مليون دينار.
- انخفاض بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 46.2 مليون دينار، لتصل إلى 2,162.1 مليون دينار.
- انخفاض بند الإعانات بمقدار 27.9 مليون دينار، ليصل إلى 181.8 مليون دينار.
- انخفاض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 11.5 مليون دينار، ليبلغ 294.0 مليون دينار.

◆ النفقات الرأسمالية

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بمقدار 84.8 مليون دينار، أو ما نسبته 10.5%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتصل إلى 721.9 مليون دينار.

العجز/ الوفر المالي

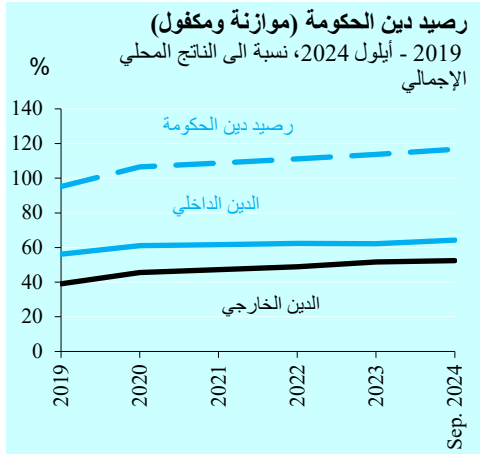


♦ حققت الموازنة العامة عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقداره 1,419.1 مليون دينار (5.2% من GDP)، مقابل عجز مقداره 1,390.2 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. وباستبعاد

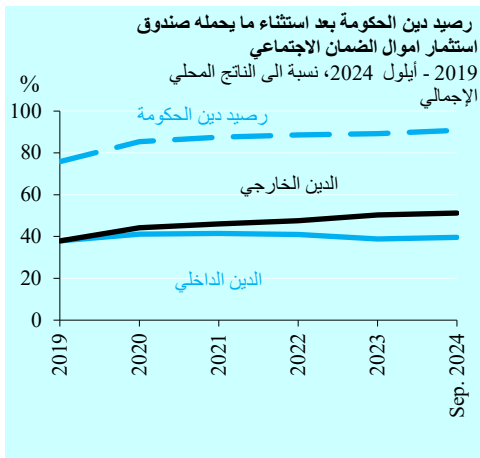
المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 1,501.0 مليون دينار (5.5% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,428.9 مليون دينار (5.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023.

♦ حققت الموازنة العامة وفراً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 134.2 مليون دينار (0.3% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 95.6 مليون دينار (0.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة وفراً أولياً مقداره 216.0 مليون دينار (0.6% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 56.9 مليون دينار (0.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023.

رصيد دين الحكومة



ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر أيلول 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,583.1 مليون دينار، ليبلغ 24,073.0 مليون دينار (64.3% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من



الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,330.2 مليون دينار، والدين الداخلي المكفول بمقدار 252.9 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2023، ليصلا إلى 20,805.5 مليون دينار و3,267.5 مليون دينار، على الترتيب.

ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شهر أيلول 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 742.9 مليون دينار، ليبلغ 14,824.3 مليون دينار (39.6% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر أيلول 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 987.3 مليون دينار، ليصل إلى 19,679.1 مليون دينار (52.4% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 71.6% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 11.4%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.5%، تلاه الدينار الكويتي (3.0%)، والين الياباني (2.8%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شهر أيلول 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 983.8 مليون دينار، ليلبلغ 19,191.7 مليون دينار (51.2% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر أيلول 2024 بمقدار 2,570.4 مليون دينار، ليصل إلى 43,752.1 مليون دينار (116.7% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 34,016.0 مليون دينار (90.8% من GDP)، مقابل 32,289.3 مليون دينار (89.2% من GDP) في نهاية عام 2023.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بمقدار 142.2 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتبلغ 1,911.1 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,205.2 مليون دينار، وفوائد بقيمة 705.9 مليون دينار).

□ الإجراءات المالية والسعريّة لعام 2024

◆ كانون أول

■ اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار المشتقات النفطية الرئيسية، وتخفيض أسعار البنزين بكافة أنواعه، مع تثبيت سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو %	2024		السعر/ الوحدة	المادة
	كانون أول	تشرين ثاني		
-0.6	860	865	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
-0.5	1,105	1,110	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
-0.4	1,255	1,260	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 98
0.7	680	675	فلس/ لتر	السولار
0.0	620	620	فلس/ لتر	الكاز
0.0	7.0	7.0	دينار/ اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
0.5	442	439.8	دينار/ طن	زيت الوقود (1%)
1.7	533	524	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
1.7	538	529	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
1.7	553	544	فلس/ لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
0.5	436.9	434.7	دينار/ طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2024/12/1.

■ استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2024.

◆ تشرين ثاني

- قرّر مجلس الوزراء تخفيض رسوم المسقفات بنسبة 50% لمدة 3 سنوات لمن يشتري شقة لأول مرة، وتخفيض رسوم تسجيل الشقق بنسبة 50% للشقق التي تبلغ مساحتها أكثر من 150 متر/مربع.
- قرّر مجلس الوزراء إعفاء المكلفين الذين ترتبت عليهم مطالبات لحساب مديرية الأموال العامة في وزارة المالية من الغرامات المالية المتراكمة عليهم وفقاً لأحكام ومعايير محددة، وحتى نهاية العام 2024.
- قرّر مجلس الوزراء إعفاء المركبات المنتهي ترخيصها لعدة سنوات من الغرامات المستحقة عليها، وإعفاء المركبات المنتهي ترخيصها لأكثر من سنة من رسم الاقتناء عن سنوات سابقة، ورسوم إعادة التّسجيل المستحقة عليها إن وُجدت، وذلك حتى نهاية العام 2024.
- قرّر مجلس الوزراء إعفاء السيارات الكهربائية، والتي تزيد قيمتها الجمركية على 10 آلاف دينار مما نسبته 50% من الضريبة الخاصة المفروضة عليها، وذلك حتى نهاية العام 2024.

◆ تشرين أول

- قرّر مجلس الوزراء تجميد العمل بقراره السابق المتخذ بتاريخ 2022/1/9، والمتضمن تخفيض الرسم الجمركي من 25% إلى 20% بتاريخ 2025/1/1، وإلى 15% بتاريخ 2027/1/1، وذلك على أصناف المواد الغذائية والقطاعات الهندسية والإنشائية والأثاث.
- قرّر مجلس الوزراء إعفاء المعنّيين بالقضايا الجمركية المكتشفة أو المنظم بها ضبوطات جمركية قبل تاريخ 31 كانون أول 2019 من الغرامات المترتبة عليهم وبنسبة تصل إلى 90%.

◆ أيلول

- إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2024، والذي بدء العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (2024/9/12)، والمتضمن تخفيض الضريبة الخاصة على مركبات البنزين ورفعها تصاعدياً على الشرائح الأعلى سعراً للمركبات الكهربائية، بالإضافة الى رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ (المعسل) والسجائر الالكترونية بجميع أنواعها والسوائل المستخدمة فيها.

□ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2024

◆ تشرين ثاني

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الاعمار الألماني، بقيمة 36.5 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
 - 21.5 مليون يورو منحة لتمويل المرحلة الثالثة من برنامج التمويل القائم على النتائج في قطاع المياه.
 - 15 مليون يورو منحة إضافية للمساهمة في تمويل مشروع الناقل الوطني للمياه "العقبة - عمان لتحلية ونقل المياه".
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدم من الحكومة اليابانية من خلال وكالة (جايجا)، بقيمة 100 مليون دولار، وذلك لدعم الموازنة العامة في مجال دعم القطاع الاجتماعي وسياسة التنمية البشرية.

◆ أيلول

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الاعمار الألماني، بقيمة 100.5 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
 - 25.5 مليون يورو منحة لتمويل رواتب معلمي الإضافي والاداريين العاملين في المدارس الحكومية ذات الفترتين الأكثر استيعاباً للطلبة السوريين.
 - 75 مليون يورو قرض لدعم الموازنة العامة للإسهام في تنفيذ الإصلاحات في قطاع التعليم وتحسين البنى التحتية للمدارس وصيانتها.

◆ آب

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية، بقيمة 5 مليون دولار، وذلك لغايات شراء معدات وآليات لصيانة الطرق لصالح وزارة الاشغال العامة والإسكان.

◆ تموز

- التوقيع على اتفاقية قرض مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي، بقيمة 400 مليون يورو؛ وذلك لتعزيز الأمن المائي في الأردن والتكيف المناخي.
- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 25 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:

- 15 مليون يورو لدعم مشروع التدريب التقني والمهني للجميع في الأردن.
- 10 مليون يورو لتمويل مشروع دعم التراث الثقافي المستدام.

◆ حزيران

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة الدولية (USTDA)، بقيمة 1.8 مليون دولار، موزعة على النحو التالي:
- حوالي 1.0 مليون دولار لغايات اجراء تقييم لواقع حال نظام إدارة الرعاية الصحية الالكترونية وتقديم توصيات من شأنها تحسين جودة النظام والخدمات والأتمته وتوسيع نطاق الشمول، وكذلك زيادة كفاءة حصول المرضى على خدمات الرعاية الصحية.
- حوالي 0.8 مليون دولار لدعم مركز الحسين للسرطان، لغايات تطوير خطة استراتيجية تفصيلية وخطة تنفيذية لارساء نهج تقنية الذكاء الاصطناعي.
- التوقيع على اتفاقيتي قرض مقدمتين من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 19.0 مليون دولار، وذلك لتنفيذ مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في غرب اربد.

■ التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية لشؤون منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتركيا وأفغانستان وباكستان، بقيمة 1.5 مليون دولار، وذلك ضمن إطار المساعي الرامية إلى الحد من الفاقد المائي.

◆ آيار

■ التوقيع على حزمة مساعدات (منح وقروض) مقدمة من الحكومة الألمانية لعامي (2024-2025)، بقيمة 619 مليون يورو، بواقع 269 مليون يورو منحة، و350 مليون يورو قروض ميسرة، وذلك لدعم جهود الاردن في المضي قُدماً بالإصلاحات الاقتصادية.

◆ آذار

■ التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الإعمار الألماني والاتحاد الأوروبي، بقيمة 60 مليون يورو لدعم قطاع المياه والصرف الصحي، موزعة على النحو التالي:

- 10 مليون يورو منحة لتمويل مشروع تحسين كفاءة الطاقة من خلال توليد الكهرباء من الغاز الحيوي في محطات معالجة مياه الصرف الصحي لدعم احتياجات قطاع المياه.
- 50 مليون يورو لتمويل مشروع التخلص من حمأة مياه الصرف الصحي المعالجة الصديقة للبيئة والمناخ.

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر آب من عام 2024 بنسبة 8.8% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ ما مقداره 861.9 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 2.8%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 6,227.9 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر آب من عام 2024 بنسبة 1.3% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 1,715.1 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 0.8%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 12,457.3 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر آب من عام 2024 انخفاضاً نسبته 5.3%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، ليبلغ 853.2 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 فقد انخفض العجز بنسبة 1.0%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 ليبلغ 6,229.4 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال التسعة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 4.3% لتبلغ 3,950.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 2.2% لتصل إلى 1,079.2 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال التسعة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 3.2%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، لتصل إلى 1,875.3 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 1,198.0 مليون دينار (6.8% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع عجز مقداره 1,160.0 مليون دينار (6.9% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 8.4% من GDP خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع عجز نسبته 8.2% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2023.

القطاع الخارجي

تشرين ثاني 2024

- سجّل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل مقداره 412.8 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 396.0 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2023.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2024 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 38,107.9 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 38,077.6 مليون دينار في نهاية عام 2023.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 24.1 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 104.7 مليون دينار، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 128.8 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، ليبلغ 18,100.9 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار				أبرز الشركاء التجاريين للأردن مليون دينار			
كانون ثاني - آب				كانون ثاني - آب			
معدل النمو (%)	2024	2023	الصادرات الوطنية	معدل النمو (%)	2024	2023	معدل النمو (%)
0.7	18,100.9	-4.0	17,972.1	تجارة خارجية			
2.8	6,227.9	-0.9	6,059.7	صادرات كليلة			
0.4	5,643.7	-0.4	5,619.5	صادرات وطنية			
32.7	584.2	-6.8	440.2	معد صديره			
0.8	12,457.3	-5.5	12,352.6	مستوردات			
-1.0	-6,229.4	-9.7	-6,292.9	ميزان تجاري			
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.							

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.			
مصر			
31.9	432.9	328.2	
13.0	449.2	397.4	المانيا
-36.5	471.7	742.4	الهند
-12.1	564.5	642.1	الإمارات
-0.3	829.7	832.3	الولايات المتحدة الأمريكية
12.1	1,920.9	1,714.3	السعودية
12.9	2,328.4	2,061.6	الصين
المستوردات			
-9.6	146.3	161.9	الصين
-0.5	167.8	168.7	فلسطين
-15.2	191.6	226.0	الإمارات
50.5	562.9	374.0	العراق
-35.5	581.1	901.6	الهند
11.3	742.4	667.3	السعودية
13.6	1,504.0	1,324.5	الولايات المتحدة الأمريكية
الصادرات الوطنية			
معدل النمو (%)	2024	2023	كانون ثاني - آب

■ الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 ارتفاعاً نسبته 2.8% لتصل إلى 6,227.9 مليون دينار. وجاء ذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 24.1 مليون دينار (0.4%) لتصل إلى 5,643.7 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 144.0 مليون دينار (32.7%) لتصل إلى 584.2 مليون دينار.

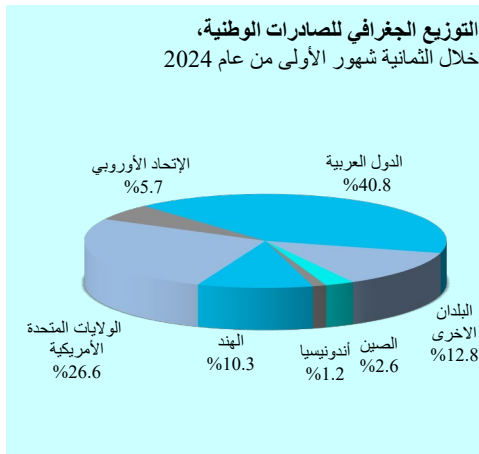
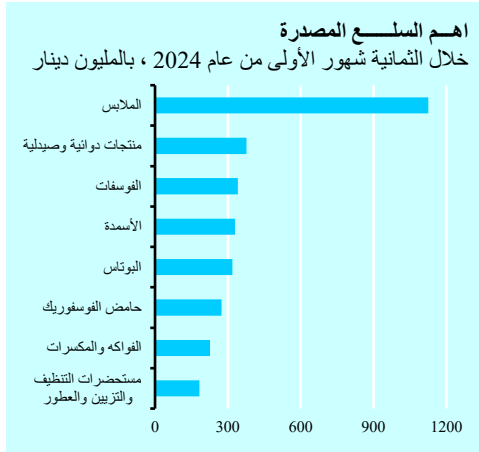
◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، يلاحظ ما يلي:

- ارتفعت الصادرات من الملابس بمقدار 195.3 مليون دينار (21.0%)، لتصل إلى 1,125.8 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 81.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "الفواكة والمكسرات" بمقدار 87.5 مليون دينار (63.3%)، لتصل إلى 225.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق على ما نسبته 55.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الثمانية شهور الأولى لعامي 2023 و2024، مليون دينار

معدل النمو (%)	2024	2023	
0.4	5,643.7	5,619.5	اجمالي الصادرات
21.0	1,125.8	930.5	الملابس
20.5	916.4	760.5	الولايات المتحدة الأمريكية
16.0	376.2	324.3	منتجات دوائية وصيدلية
21.3	90.7	74.8	السعودية
95.6	76.1	38.9	العراق
13.7	39.8	35.0	الجزائر
-16.1	340.8	406.4	الفوسفات
-11.2	243.5	274.3	الهند
11.7	55.5	49.7	اندونيسيا
100.0	18.1	-	الصين
31.4	329.0	250.3	الاسمدة
38.1	83.0	60.1	الولايات المتحدة الأمريكية
507.7	71.1	11.7	العراق
-32.3	318.4	470.2	البوتاس
18.4	51.5	43.5	البرازيل
8.1	46.8	43.3	مصر
-48.9	40.8	79.8	الهند
-40.5	273.3	459.1	حامض الفوسفوريك
-49.7	221.2	439.7	الهند
63.3	225.8	138.3	الفواكة والمكسرات
92.6	94.0	48.8	السعودية
119.7	32.3	14.7	العراق
16.8	182.7	156.4	مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور
17.1	86.5	73.9	العراق
20.4	43.6	36.2	السعودية
-0.5	20.6	20.7	ليبيا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



- ارتفعت الصادرات من الأسمدة بمقدار 78.7 مليون دينار (31.4%)، لتصل إلى 329.0 مليون دينار. وقد استحوذت كل من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والعراق على ما نسبته 46.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

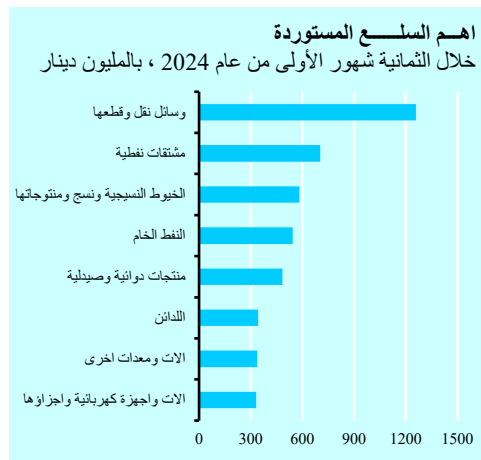
- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 51.9 مليون دينار (16.0%)، لتصل إلى 376.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والجزائر على ما نسبته 54.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلع.

- انخفضت الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 185.8 مليون دينار (40.5%)، لتصل إلى 273.3 مليون دينار. وقد استحوذت الهند على ما نسبته 80.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفضت الصادرات من البوتاس بمقدار 151.8 مليون دينار (32.3%)، لتصل إلى 318.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من البرازيل ومصر والهند على ما نسبته 43.7% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفضت الصادرات من الفوسفات بمقدار 65.6 مليون دينار (16.1%)، لتصل إلى 340.8 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والصين على ما نسبته 93.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"منتجات دوائية وصيدلانية" والفوسفات والأسمدة والبوتاس وحامض الفوسفوريك و"الفواكه والمكسرات" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 على ما نسبته 56.2% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقارنة مع نسبة 55.8% خلال ذات الفترة من عام 2023. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والهند والعراق والإمارات وفلسطين والصين على ما نسبته 69.0% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، مقارنة مع نسبة 68.0% خلال ذات الفترة من عام 2023.



المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 0.8% لتصل إلى 12,457.3 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 5.5% خلال ذات الفترة من عام 2023.

◆ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 207.3 مليون دينار (19.7%)، لتصل إلى 1,258.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ما نسبته 69.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

أبرز المستوردات السلعية خلال الثمانية شهور الأولى لعامي 2023 و2024، مليون دينار

معدل النمو (%)	2024	2023	
0.8	12,457.3	12,352.6	إجمالي المستوردات
19.7	1,258.7	1,051.4	وسائل نقل وقطعها
51.9	480.4	316.2	الصين
25.4	224.0	178.7	الولايات المتحدة الأمريكية
-15.0	164.2	193.2	كوريا الجنوبية
-20.0	703.4	879.3	مشتقات نفطية
21.7	529.4	434.9	السعودية
-58.3	151.5	363.6	الهند
-84.0	8.1	50.6	الإمارات
15.0	582.2	506.1	خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها
32.0	305.6	231.5	الصين
5.4	68.6	65.1	تايوان
8.5	58.7	54.1	تركيا
16.8	543.5	465.4	النفط الخام
18.2	427.6	361.7	السعودية
11.8	115.9	103.7	العراق
12.9	483.5	428.2	منتجات دوائية وصيدلية
27.0	73.3	57.7	المانيا
26.9	58.0	45.7	الولايات المتحدة الأمريكية
4.6	40.6	38.8	سويسرا
2.7	342.2	333.1	اللذان
11.1	162.8	146.6	السعودية
-9.9	50.3	55.8	الصين
7.7	25.3	23.5	الإمارات
12.9	336.8	298.4	الات ومعدات اخرى
16.1	138.6	119.4	الصين
178.4	38.7	13.9	الولايات المتحدة الأمريكية
-6.1	38.7	41.2	إيطاليا
-9.9	331.6	368.1	الات واجهزة كهربائية واجزاؤها
-9.7	133.3	147.6	الصين
-7.6	18.3	19.8	إيطاليا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

• ارتفاع مستوردات المملكة من النفط

الخام بمقدار 78.1 مليون دينار (16.8%)، لتصل إلى 543.5 مليون دينار. وقد شكلت السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

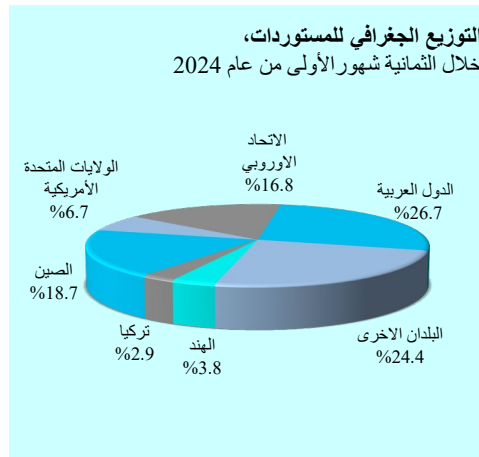
• ارتفاع مستوردات المملكة من " خيوط

نسيجية ونسج ومنتجاتها " بمقدار 76.1 مليون دينار (15.0%)، لتصل إلى 582.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 74.4% من إجمالي المستوردات المملكة من هذه السلعة.

• ارتفاع مستوردات المملكة من

"منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 55.3 مليون دينار (12.9%)، لتصل إلى 483.5 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا ما نسبته 35.6% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 175.9 مليون دينار (20.0%)، لتصل إلى 703.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات ما نسبته 98.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.



- انخفاض مستوردات المملكة من "الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها" بمقدار 36.5 مليون دينار (9.9%) لتصل إلى 331.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وإيطاليا ما نسبته 45.7% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" واللدائن و"آلات ومعدات أخرى" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزائها" على ما نسبته 36.8% من إجمالي المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، مقارنة مع ما نسبته 35.1% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والهند والمانيا ومصر على ما نسبته 56.2% من إجمالي المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، مقابل 54.4% خلال ذات الفترة من عام 2023.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر آب من عام 2024 ارتفاعاً مقداره 12.8 مليون دينار (20.5%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 75.0 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 144.0 مليون دينار (32.7%) مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 584.2 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر آب من عام 2024 انخفاضاً مقداره 48.0 مليون دينار (5.3%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، ليلغ 853.2 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بمقدار 63.5 مليون دينار (1.0%) مقارنة بذات الفترة من عام 2023 ليلغ 6,229.4 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت تحويلات العاملين خلال التسعة شهور الأولى من عام 2024 بمقدار 58.2 مليون دينار أو ما نسبته 3.2%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023، لتصل إلى 1,875.3 مليون دينار.

□ السفر

■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال التسعة شهور الأولى من عام 2024 انخفاضاً بنسبة 4.3% لتصل إلى 3,950.4 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023.

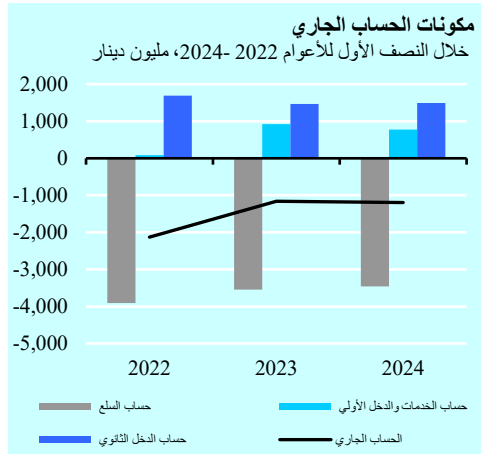
■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال التسعة شهور الأولى من عام 2024 ارتفاعاً بنسبة 2.2% لتصل إلى 1,079.2 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2024 إلى ما يلي:

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,198.0 مليون دينار (6.8% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,160.0



مليون دينار (6.9% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,465.1 مليون دينار (8.4% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع عجز مقداره 1,372.2 مليون دينار (8.2% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2023. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

◆ انخفاض العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 84.6 مليون دينار (2.4%) ليصل إلى 3,462.8 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 3,547.4 مليون دينار.

◆ انخفاض وفر حساب الخدمات بمقدار 206.0 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 991.3 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 1,197.3 مليون دينار.

◆ تسجيل حساب الدخل الأولي عجز بلغ 218.1 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 275.6 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 317.2 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 373.3 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 1.4 مليون دينار ليصل إلى 99.1 مليون دينار.

◆ تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 1,491.6 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 1,465.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 54.9 مليون دينار، ليبلغ 267.1 مليون دينار، وتراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 29.0 مليون دينار، ليصل إلى 1,224.5 مليون دينار.

■ أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال النصف الأول من عام 2024، تدفقاً للداخل مقداره 15.0 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه والمقدار خلال النصف الأول من عام 2023. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 951.8 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,347.8 خلال النصف الأول من عام 2023، ويعود ذلك إلى ما يلي:

◆ سجل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 412.8 مليون دينار، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 396.0 مليون دينار.

◆ تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 113.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 768.8 مليون دينار.

◆ تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 807.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 90.4 مليون دينار.

◆ ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 98.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 161.1 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية النصف الأول من عام 2024 التزاماً نحو الخارج بلغ 38,107.9 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2023 والبالغ 38,077.6 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

■ ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2024 بمقدار 700.5 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2023 ليصل إلى 22,523.1 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 412.8 مليون دينار، وارتفاع النقد والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 241.5 مليون دينار، وانخفاض رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 18.8 مليون دينار.

■ ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2024 بمقدار 730.8 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليلبلغ 60,631.0 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ◆ ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 460.9 مليون دينار لتصل الى 11,148.2 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 491.1 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 30.2 مليون دينار للبنك المركزي).
- ◆ ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 277.0 مليون دينار ليصل الى 7,812.7 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 214.8 مليون دينار، ليبلغ 28,283.8 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 53.7 مليون دينار ليصل إلى 1,005.5 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 326.4 مليون دينار لتبلغ 7,468.2 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى، طويلة الأجل، بمقدار 50.7 مليون دينار ليصل إلى 1,838.0 مليون دينار.